العرب
الجمعة 2021/08/27
السنة 44 العدد 12161

موجة عاتية لكورونا تداهم اليمن الفاقد للمناعة

عدن - يواجه اليمن منذ مطلع أغسطس الجاري موجة ثالثة من وباء كورونا في ظل قطاع صحي منهك وأوضاع اقتصادية وأمنية بالغة الصعوبة، وسط تحذيرات من عواقب وخيمة في حال عدم وضع معالجات سريعة للجائحة.

وأخيرا ازدادت حالات وباء كورونا بشكل ملحوظ في المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة بعد انحسار كبير خلال الأشهر الأخيرة، فيما استمر الحوثيون بالتحفظ عن إعلان أي حالات للوباء في المناطق الخاضعة لهم والتي تحوي تجمعات سكانية كبيرة.

وبدأت الموجة الأولى من وباء كورونا باليمن في أبريل 2020 فيما الموجة الثانية برزت في مارس 2021. وحتى مطلع هذا الأسبوع، ارتفع إجمالي إصابات كورونا في المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية إلى 7539 بينها 1420 وفاة و4670 حالة تعاف.

ومنذ بداية الجائحة لم تكشف جماعة الحوثي سوى عن إحصاء واحد إذ أعلنت في 18 مايو 2020 حدوث 4 إصابات بينها حالة وفاة وسط اتهامات شعبية ورسمية للجماعة بإخفاء أعداد المصابين في مناطق سيطرتها.

وتأتي الموجة الجديدة فيما تم تطعيم 360 ألفا فقط من سكان البلاد البالغ عددهم 30 مليونا جراء افتقار البلاد إلى جرعات كافية من اللقاح.

ويقول مراقبون إن الأرقام المعلنة حول حالات كورونا ليست إلا جزءا يسيرا من الواقع بسبب عدم ذهاب معظم المصابين إلى المستشفيات جراء الفقر وضعف الثقة بالقطاع الصحي غير المتطور.

360
ألفا من مجموع سكان اليمن البالغ عددهم ثلاثين مليون نسمة تلقوا اللقاح ضد فايروس كورونا

وفي مايو الماضي أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسف أن الوباء أدى إلى وفاة ربع اليمنيين المصابين بالفايروس المتحوّر، في أعلى نسبة وفيات في العالم مقارنة بحجم الإصابات.

خلال الأيام الماضية أصدرت الحكومة اليمنية عددا من القرارات لتقوية قدرات القطاع الصحي لمواجهة الموجة الثالثة من كورونا، بما في ذلك إعادة فتح وتفعيل عمل مراكز العزل المتوقفة منذ أشهر ووضع آليات صرف حوافز العاملين فيها.

وأقرت الحكومة التسريع في إجراءات الانتهاء من تركيب بعض مصانع الأوكسجين وحثت على تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية في استمرار العمل بالاحترازات الوقائية والطبية للحدّ من تفشي الوباء، وأهمية استشعار الجميع لمسؤولياتهم وعدم التهاون.

وقال وزير الصحة قاسم بحيبح إنه "تم رفع الجاهزية في جميع مراكز العزل والاستعداد بأقصى طاقتها"، بينما وجه مدير مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة تعز بجنوب غرب اليمن راجح المليكي مراكز العزل في المحافظة إلى رفع جاهزيتها والاستعداد بأقصى طاقتها الممكنة لمواجهة الموجة الثالثة من وباء كورونا المستجد خلال الفترة المقبلة.

ووجه محافظ حضرموت شرقي اليمن فرج البحسني بإعادة تفعيل لجنة الطوارئ في المحافظة الأكبر مساحة في البلاد لمواجهة الموجة الثالثة من الوباء.

وقالت منظمة الصحة العالمية في تقرير نشرته مطلع الشهر الجاري إن "الوباء تسبب بخسائر فادحة في اليمن البلد الغارق بالفعل في أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا وخطورة في العالم".

واعتبر التقرير أن "الأرقام المعلنة في اليمن لا تعكس صورة دقيقة عن العدد الفعلي لحالات الوباء بسبب نقص الإبلاغ عن الحالات وضعف في تقدير مدى انتشار المرض".

وقال ياسين عبدالملك الشريحي مدير إدارة ترصد الأوبئة في مكتب وزارة الصحة بتعز أكثر المحافظات اليمنية سكانا إنّ "الموجة الثالثة من كورونا لها تأثير كبير على الوضع الصحي المتدهور جراء تداعيات الحرب والحصار".

وأضاف لوكالة الأناضول "يعمل أغلب موظفي مراكز العزل بالأجر اليومي فيما أغلبهم انسحبوا من العمل بسبب عدم صرف مستحقاتهم منذ بداية العام الجاري".

ولفت إلى أنّ "هذه الموجة قد تكون لها تأثيرات كبيرة على السكان خصوصا مع استمرار الناس بعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية جراء الفقر وحاجتهم الدائمة إلى الخروج للعمل والاختلاط المستمر".

وتابع "أغلب حالات هذه الموجة تحمل أعراضا تختلف عن الموجة الأولى والثانية، إذ يبرز نقص حاد بالأوكسجين لدى المريض"، مضيفا "تأتي هذه الموجة وما زلنا نعاني من نقص شديد في توفير الأوكسجين وعدم توافر الكوادر والأدوية ما يزيد من شدة المعاناة في ظل ارتفاع جنوني في أسعار المستلزمات الطبية والعلاجية جراء انهيار العملة".

رأى أحمد الصهيبي الصحافي والباحث في الشؤون الإنسانية أنّ "العودة المفاجئة لحالات الإصابة بوباء كورونا بعد أشهر من انحسارها باليمن جاءت بسبب الإهمال المتمثل في التوقف الفوري عن التوعية والأخذ بالإجراءات الاحترازية وإغلاق الكثير من مراكز الحجر الصحي في البلاد".

وأضاف "المجتمع الدولي يتحمل جزءا من المسؤولية بتأخره في إرسال الجرعات المتبقية من اللقاح وبإرساله كميات غير كافية من الجرعة الأولى، فيما يتحمل المواطن جانبا آخر من المسؤولية بعدم إقباله على التطعيم بشكل واسع، خاصة من جانب كبار السن وذوي الأمراض المزمنة".

وإشار إلى أنّه "خلال الفترة الماضية ظل الكثير من المواطنين يحذرون السكان من أخذ جرعات اللقاح ويزعمون أنها قد تسبب لهم الوفاة، ما جعل التطعيم يقتصر بشكل أساسي على الذين يسافرون خارج البلاد".

واستطرد قائلا "لا نغفل في الوقت ذاته المقاطعة غير المبررة من جانب جماعة الحوثي لجرعات اللقاح في مناطق سيطرتها إضافة إلى عدم إعلانها عن حجم الإصابات والوفيات ليتسنى للجهات المعنية تقييم الوضع الصحي في البلد بناء على ما يتم الإعلان عنه".

وحذر الصهيبي من أن "استمرار الوضع على ما هو عليه من دون اتخاذ إجراءات وقائية شاملة في ظل الوضع الصحي الكارثي الذي يشهده البلد، قد يتجاوز حجم الخسائر البشرية أضعاف ما تمّ تسجيله في الموجتين السابقتين من الوباء".

سرعة الوباء وبطء التطعيم

لا انتخابات نظيفة في العراق: «معارك» بلا رحمة واستعدادات مبكرة للتزوير

دسائس ومؤامرات تنخر البيتين السياسيين السني والشيعي من الداخل

رأسه مطلوب من أبناء جلدته

بغداد - لا ترتقي مختلف التطمينات التي تصدرها الحكومة العراقية بشأن الانتخابات النيابية المقررة لشهر أكتوبر القادم وما تعلن عن اتخاذه من إجراءات لضمان سيرها في أحسن الظروف إلى مرتبة الضمانات للناخبين ولكثير من القوى المشاركة في العملية السياسية، بسلامة هذا الاستحقاق الهام من التزوير والتأثر بالمال السياسي وبسطوة السلاح المنفلت.

وأعلن القضاء العراقي عن إحباط محاولة للتلاعب بنتائج الانتخابات المقبلة، بينما كشف مسؤول محلّي في محافظة نينوى بشمال العراق عن استغلال مرشحين للمال العام في دعايتهم الانتخابية.

وجاء ذلك بينما لم يستقر رأي مختلف القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي على إجراء الانتخابات في موعدها المحدّد بالعاشر من شهر أكتوبر القادم، حيث ما يزال العديد من تلك القوى متشبثا بخيار التأجيل في مقابل تشبّث قوى أخرى ومعها حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالموعد المذكور.

وبدأ السجال حول الانتخابات يتحوّل إلى معارك سياسية وتصفية حسابات بلا رحمة وتسير بالتوازي داخل البيت السياسي السني وبين أبرز أقطابه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البيت السياسي الشيعي. وتصل حدّ حياكة دسائس ومؤامرات تستخدم فيها مختلف الوسائل دون استثناء.

ويشكّل الفوز في الانتخابات قضية مصيرٍ للأحزاب الكبرى والفصائل المسلّحة الممسكة بالسلطة منذ سنة 2003 وتمثّل عماد النظام القائم وضمانة استمراره. ومع التراجع الكبير في شعبيتها نتيجة تجربتها الفاشلة في حكم البلاد، يستبعد متابعون للشأن العراقي أن تكون في وارد التسليم بالأمر الواقع والركون إلى النتائج التي سيفرزها الصندوق، وأنها ستلجأ مجدّدا إلى استخدام ما تمتلكه من نفوذ سياسي وأمني ومن وسائل مادية للحفاظ على مكاسبها ومكانتها في السلطة، مستندة إلى تجاربها في دورات انتخابية سابقة من بينها انتخابات سنة 2018 التي شابتها خروق جسيمة.

وتذهب مصادر عراقية إلى التأكيد بأن الاستعدادات للتأثير في نتائج الانتخابات باستخدام طرق غير مشروعة بدأت بالفعل على شكل سباق موازٍ للحملة الانتخابية التي دشنتها الأحزاب بشكل غير رسمي.

وقال مجلس القضاء الأعلى في العراق في بيان نشره الخميس إنّ قاضي التحقيق المختص أوضح أن تحريات قضائية مبنيّة على الوسائل العلمية، قادت إلى الكشف عن مجموعة أشخاص يحترفون الابتزاز الإلكتروني كان هدفها الأول الإعداد للتلاعب بنتائج الانتخابات القادمة وتغيير نتائجها، فيما كان هدفها الثاني إحداث الفوضى السياسية.

غير أن مصادر سياسية قالت إنّ الكشف عن القضية بحدّ ذاته جزء من المعركة الانتخابية الحامية التي نشبت بين السياسي السني خميس الخنجر وغريمه رئيس البرلمان المتنفّذ محمّد الحلبوسي متهمة الأخير باستخدام نفوذه داخل أجهزة الدولة وما يحظى به من دعم الأحزاب الشيعية الحاكمة في الإطاحة بخصمه.

عصام حسين
قوى سياسية فرحة بمقاطعة التيار الصدري للانتخابات

ولا تقتصر معارك الإلغاء السياسي قبل الانتخابات على السياسيين السنّة بل تشمل بدرجة أكبر البيت السياسي الشيعي حيث تتصاعد معركة سياسية بلا هوادة بين التيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر من جهة، وائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي من جهة أخرى.

واتهم التيار الصدري على لسان عصام حسين ائتلاف المالكي وكذلك تحالف الفتح بقيادة هادي العامري زعيم ميليشيا بدر بنشر أخبار كاذبة عن اعتزامه إحداث فوضى في الشارع، قائلا إنّ الطرفين "فرحان" بمقاطعة الصدريين للانتخابات.

وعن تفاصيل مخطط تزوير الانتخابات أوضح بيان مجلس القضاء الأعلى أنّ المجموعة المتورطة "كانت تروم الإساءة لمختلف الشخصيات السياسية والاجتماعية في الدولة العراقية".

ونسب البيان إلى قاضي التحقيق قوله إنه "تم طرح فكرة إنشاء قناة على برنامج تليغرام من قبل أحد المتهمين، وتم إطلاق القناة باسم سيدة الخضراء وبدأت النشر والاستهداف بطريقة تهدف لزيادة الفوضى في الوضع السياسي وزيادة الخلافات بين الأحزاب السياسية".

وغير بعيد عن سياق التلاعب بالانتخابات والمعارك السياسية المبكّرة للفوز بها بأي ثمن، قال قائممقام الموصل مركز محافظة نينوى زهير الأعرجي إن بعض المرشحين يستغلون المال العام في الدعاية الانتخابية في المحافظة و"يشرفون على تبليط الشوارع أو الأرصفة وصيانة شبكات المياه، سواء في المناطق العامة أو السكنية من أجل استغلالها في الدعاية الانتخابية".

أمنستي تعيد فتح ملف الوفيات غير المبررة للعمّال المهاجرين في قطر

الدوحة - طالبت منظمة العفو الدولية "أمنستي" الخميس قطر التي تستضيف العام المقبل بطولة كأس العالم في كرة القدم بالتحقيق في ملابسات وفاة العديد من العمّال المهاجرين مؤكّدة حصول سلسلة وفيات في الدولة الخليجية ظلّت بلا تفسير.

وغالبا ما توجّه المنظمات الحقوقية الدولية انتقادات إلى الإمارة الخليجية الغنيّة بالغاز بسبب الظروف التي يعمل فيها مئات الآلاف من العمّال، لاسيما الآسيويون منهم، في مواقع بناء المنشآت الضخمة التي ستستضيف أحد أهمّ الأحداث الرياضية في العالم.

وفي تقرير بعنوان "في مقتبل العمر: تقاعس قطر عن التحقيق في حالات وفاة العمّال الأجانب والتعويض عنها وتفادي حدوثها" قالت أمنستي إنّ هناك "أدلّة واضحة على تقاعس قطر المزمن عن تفادي حالات وفاة العمال الأجانب والتحقيق فيها والتعويض عنها".

وأوضحت المنظمة الحقوقية غير الحكومية أنّ تقريرها "يضع الآلاف من الوفيات التي لا تفسير لها في صفوف العمال الأجانب طيلة العقد الماضي في سياق مقلق جدا".

ولفت التقرير إلى أنّه "على مدى العقد الماضي توفّي الآلاف من العمال الأجانب بشكل مفاجئ وغير متوقّع في قطر، على الرّغم من اجتيازهم الفحوصات الطبية الإلزامية قبل السفر إلى البلد".

وأضاف أنّه "على الرّغم من الأدلّة الواضحة على أنّ الإجهاد الحراري قد شكّل مخاطر صحّية كبيرة للعمّال إلا أنّه لا يزال من الصعب للغاية معرفة عدد الأشخاص الذين توفّوا نتيجة لظروف عملهم. وهذا لأنّ السلطات القطرية في معظم الحالات لا تحقّق في السبب الكامن وراء وفاتهم".

وأكدت أمنستي في تقريرها أنّه "بدلا من ذلك يُذكر في شهادات الوفاة عادة أنّ الوفاة لأسباب طبيعية أو سكتة قلبية وهي أوصاف لا معنى لها تقريبا في إثبات الوفيات، وبالتالي لا يتمّ وصل الوفاة بظروف عملهم".

ولفتت العفو الدولية إلى أنّه في نظام رعاية صحيّة جيّد التمويل كالنظام الصحّي القطري يجب أن يكون من الممكن تحديد سبب الوفاة في جميع الحالات باستثناء واحد في المئة، لكنّ هذه النسبة ترتفع في قطر في حالات العمال الأجانب إلى 70 في المئة وفقا لسجلات اطّلعت عليها أمنستي في البلدان الأصليّة للمهاجرين.

وقالت المنظمة إنّها حلّلت 18 شهادة وفاة صدرت عن السلطات القطرية بين عامي 2017 و2021، بينها 15 شهادة استخدمت فيها مصطلحات غامضة بينها "قصور في القلب غير محدّد" و"فشل تنفّسي حادّ لأسباب طبيعية".

ونقلت عن ديفيد بيلي الاختصاصي في علم الأمراض وعضو مجموعة العمل المعنية بشهادات الوفاة في منظمة الصحة العالمية قوله إنّه "بشكل أساسي فإنّ الجميع يموتون في النهاية بسبب فشل في الجهاز التنفّسي أو القلب. هذه العبارات لا معنى لها إن لم تُقرن بتفسير للسبب".

وطالبت أمنستي في تقريرها السلطات القطرية خصوصا "بإجراء تحقيق مستقلّ وشامل وشفّاف في جميع حالات وفاة العمّال الأجانب وإنشاء آلية لتقديم تعويض كاف لأسر جميع العمال الأجانب المتوفّين الذين ربّما أسهمت أوضاع عملهم في وفاتهم".

وكانت الدوحة قد نفت بشدّة معلومات أوردتها في فبراير الماضي صحيفة الغارديان البريطانية ومفادها أنّ أكثر من 6500 عامل مهاجر لقوا حتفهم في قطر منذ 2010 العام الذي حصلت فيه الدولة الخليجية على امتياز استضافة كأس العالم.

الكثير من العمال الذين توفوا حسب الرواية القطرية جراء مشاكل في القلب والتنفس كانوا أصحاء وفي مقتبل العمر

وأجرت الدوحة خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات على قوانين العمل لكنّ الدولة الخليجية ما زالت تتعرض لانتقادات من قبل منظمات حقوقية ترى أن تلك الإصلاحات غير ذات أثر حقيقي على أوضاع العمال الوافدين وخصوصا العاملين في الورش الضخمة للبنى التحتية الخاصة بالمناسبة الرياضية الأكثر شعبية في العالم والتي مع اقتراب موعدها تُسلَّط الأضواء الدولية بشكل غير مسبوق على قطر ما يجعل التقارير بشأن الأوضاع الحقوقية في البلد محرجة على نحو استثنائي للسلطات القطرية.